S/2025/72

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
31 January 2025
Arabic
Original: English

التقرير العشرون للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد

أولا - مقدمة

1 - أعرب مجلس الأمن، باتخاذه القرار 2253 (2015)، عن تصميمه على التصدي لما يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1] (يُشار إليه فيما يلي باسم "تنظيم داعش")[2] ومن يرتبط به من أفراد وجماعات من تهديد للسلام والأمن الدوليين، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا أوليا يعدّه على صعيد استراتيجي بشأن هذا التهديد، تعقبه بعد ذلك تقارير تُقدَّم كل أربعة أشهر عن آخر المستجدات. وفي القرار 2734 (2024)، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير يعدّها على صعيد استراتيجي، كل ستة أشهر، تثبت وتبيّن خطورة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، ولا سيما ما يعكس أثر هذه الجهود. وطلب كذلك أن يرفق بهذا التقرير آخر تقرير نصف سنوي لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات.

2 - وهذا التقرير هو التقرير العشرون من هذه التقارير[3]. وقد أعدّه مكتب مكافحة الإرهاب، بمساهمة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وبالتعاون الوثيق مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات والكيانات الأخرى التابعة لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

3 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتراجع التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين. فقد واصل تنظيم داعش الحفاظ على نشاطه بوتيرة منخفضة في العراق. وفي الجمهورية العربية السورية،

(1) مُدرج في قائمة الجزاءات باسم القاعدة في العراق (QDe.115).

(2) تمشيا مع قرار الجمعية العامة 291/75.

(3) انظر S/2016/92 و S/2016/501 و S/2016/830 و S/2017/97 و S/2017/467 و S/2018/80 و S/2018/770 و S/2019/103 و S/2019/612 و S/2020/95 و S/2020/774 و S/2021/98 و S/2021/682 و S/2022/63 و S/2022/576 و S/2023/76 و S/2023/568 و S/2024/117 و S/2024/583.

070225 050225 25-00800 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كان هناك خطر من استغلال التنظيم للفراغ الأمني بعد سقوط الحكومة السورية بقيادة بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر. وواصل تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه زيادة تركيزهم على أنشطتهم في أفريقيا، سعياً لتوسيع نطاق سيطرتهم الإقليمية. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان (تنظيم داعش – خراسان، QDe.161) يشكل التهديد الإرهابي الأبرز في أفغانستان والمنطقة وخارجهما. واستمرت الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في مكافحة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش، بما في ذلك في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا – تقييم التهديد

ألف – لمحة عامة عن التهديد واستعراض لتطوره[4]

4 – بفضل الهياكل التنظيمية الأقل مركزية[5]، احتفظ تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه بالقدرة على الصمود والتكيف مع الضغط الممارَس في إطار مكافحة الإرهاب. وظل الإنتاج الدعائي واسع النطاق، وبلغات متعددة، وكان يهدف في كثير من الأحيان إلى استغلال الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب في الشرق الأوسط وأماكن أخرى لجذب مجندين جدد واستقطاب موارد إضافية. وتفيد التقارير بأن تنظيم داعش احتفظ بالقدرة على الوصول إلى احتياطيات نقدية كبيرة، تُقدَّر بحوالي 10 ملايين دولار في العراق والجمهورية العربية السورية وحدهما. وفي حين أفادت التقارير أن بعض الجماعات المنتسبة إلى التنظيم كان لديها ما يقرب من مليوني دولار من الاحتياطيات، يُزعم أن تنظيم داعش الأم وجهها للاعتماد على ذاتها من خلال مصادر إيراداتها الخاصة بها.

5 – ولا تزال هناك طائفة من الآراء بشأن هوية زعيم تنظيم داعش، أبو حفص الهاشمي القرشي. فقد كانت هناك ثقة متزايدة لدى بعض الدول الأعضاء بأن القرشي هو عبد القادر مؤمن (صومالي الجنسية) (غير مدرج في القائمة)، زعيم الجماعة المنتسبة لداعش في الصومال. وظل عبد الله مكي مصلح الرافعي (المعروف باسم أبو خديجة) (غير مدرج في القائمة) مسؤولاً عن "مكتبي" الأرض المباركة وبلاد الرافدين، اللذين تركيا والجمهورية العربية السورية والعراق وبلاد الشام عموما[6]. وفي أفريقيا، لم يكن هناك سوى "مكتبين" نشطين، هما: "مكتب" الفرقان التابع لتنظيم داعش الذي يعمل في حوض بحيرة تشاد، و "مكتب" الكرّار في شرق أفريقيا، الذي ظل مركزًا ماليًا رئيسيًا لتنظيم داعش. وتولى "مكتب" الصدّيق في أفغانستان الإشراف على القوقاز، بالإضافة إلى مسؤولياته السابقة في آسيا[7]. ولاحظت بعض الدول الأعضاء نقل المهام من "الإدارة العامة للولايات" التابعة لتنظيم داعش إلى "اللجنة المفوضة" التابعة له، والمسؤولة عن الرقابة الإدارية على شؤون التنظيم. وإذا تأكد ذلك، فإن نقل المهام واختيار زعيم يعمل خارج العراق

(4) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات للسلام والأمن الدوليين في التقرير الخامس والثلاثين المقدم من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات عملا بالقرار 2734 (2024) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات (S/2025/71).

(5) انظر S/2023/568.

(6) انظر S/2024/117.

(7) انظر S/2022/576.

أو الجمهورية العربية السورية يمكن أن يشير إلى تَحوُّل متعمد نحو هيكل عملياتي يتسم بقدر أكبر من اللامركزية.

6 - وفي أعقاب سقوط الحكومة السورية بقيادة بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر، كانت هناك مخاوف من أن تكون مخزونات من الأسلحة المتطورة، بما فيها منظومات الطائرات المسيّرة، غير مؤمَّنة ومعرضة لخطر الوقوع في أيدي الإرهابيين. وظلت منطقة البادية السورية بمثابة مركز لتخطيط العمليات الخارجية لتنظيم داعش، وبقيت تشكل منطقة حيوية لأنشطته.

7 - وفي العراق، أسفرت عمليات مكافحة الإرهاب التي تشنها الحكومة العراقية عن مقتل ما يقرب من نصف القيادات العليا لتنظيم داعش في البلد. ففي آب/أغسطس، قُتل ما يُسمى بنائب "والي" تنظيم داعش في العراق و 13 عنصرًا آخرين. ولم يتبين بعد ما إذا كان تنظيم داعش في العراق قادرًا على تجديد مقاتليه وموارده في مواجهة هذا الضغط. وفي 27 أيلول/سبتمبر، أصدر العراق والولايات المتحدة الأمريكية بياناً مشتركاً أعلنا فيه أنه من المقرر أن تنتهي المهمة العسكرية للتحالف الدولي لهزيمة داعش في العراق بحلول أيلول/سبتمبر 2025، وأنه سينتقل إلى شراكات أمنية ثنائية لمواصلة دعم القوات العراقية.

8 - وعلى الرغم مما تبذله حركة طالبان في أفغانستان ودول المنطقة من جهود، اعتبرت الدول الأعضاء أن تنظيم داعش - خراسان يشكل التهديد الإرهابي الأبرز لخارج المنطقة. وكان وزير شؤون اللاجئين والإعادة إلى الوطن في سلطات الأمر الواقع، خليل أحمد حقاني، الذي قُتل في تفجير انتحاري في 11 كانون الأول/ديسمبر 2024 تبنّاه تنظيم داعش - خراسان، أبرز ضحية في صفوف سلطات الأمر الواقع منذ استيلاء طالبان على السلطة. وقد يمثل الهجوم مؤشراً على محاولة متعمدة من قِبل تنظيم داعش - خراسان لتقويض قدرة حركة طالبان على توفير الأمن. وبالإضافة إلى الهجمات في أفغانستان، خطط أنصار تنظيم داعش - خراسان لشن هجمات في أوروبا. ففي تموز/يوليه، ألقت أجهزة الأمن الفرنسية القبض على فرد يبلغ من العمر 18 عامًا كان يخطط لمهاجمة مباراة كرة قدم ضمن الألعاب الأولمبية في مدينة سانت إتْيِين وكان على صلة بأحد أعضاء تنظيم داعش من الشيشان الناشطين في البادية السورية. ويسعى تنظيم داعش - خراسان بنشاط لتجنيد أفراد من دول وسط آسيا. ووردت تقارير عن استمرار سفر أعداد صغيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أفغانستان.

9 - وواصل تنظيم داعش اتجاهه المتمثل في التركيز بشكل متزايد على مناطق مختلفة في أفريقيا. ولا تزال ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا) (QDe.162) واحدة من أكثر الجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش نشاطا من الناحية العملياتية. وصعَّد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (QDe.163) من هجماته وواصل توسيع رقعة المناطق الخاضعة لسيطرته بشكل مطرد. وأدت عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها الدول الأعضاء، ونشاط جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (QDe.159)، وهي جماعة منتسبة إلى تنظيم القاعدة، في المناطق الحدودية المشتركة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر إلى تَوسُّع تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى نحو الشرق. وفي شمال غرب نيجيريا، قام أعضاء جماعة تشتبه الدول الأعضاء في أنها منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، تُعرف محليًا باسم "لاكوراوا" (Lakurawa)، بإعادة تشكيلها في أيلول/سبتمبر. وتتألف جماعة لاكوراوا من أكثر من 200 مقاتل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر حسبما أفادت التقارير، وتمثل تهديدًا جديدًا مرتبطًا بتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في المنطقة.

10 - وفي شرق أفريقيا، أفادت التقارير أن ما يقرب من نصف قوام تنظيم داعش في الصومال يتألف من مقاتلين إرهابيين أجانب من مجموعة من البلدان. واستهدفت حملات التجنيد دول المنطقة ودول شمال أفريقيا، بالإضافة إلى اليمن. ووفقا لتقارير مقدمة من الدول الأعضاء، أعاد تنظيم داعش في الصومال تركيز جهوده على تأمين الاستدامة المالية، مع تخصيص الإيرادات لتعزيز القدرات العملياتية. وتفيد التقارير أن القدرات العملياتية لتنظيم داعش في الصومال تطورت بشكل ملحوظ، وشهدت إحراز تقدم في مجالي الأسلحة والتكنولوجيا. وفي وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، تشير تقديرات الدول الأعضاء إلى أن القوات الديمقراطية المتحالفة (CDe.001) في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تحتفظ بقدرتها على الصمود رغم المكاسب التي تحققت بفضل عملية شجاع التي نفذتها القوات الكونغولية والأوغندية. وفي موزامبيق، واصل تنظيم أهل السنة والجماعة (غير مدرج في القائمة) يحتفظ بوجود له على طول ساحل كابو ديلغادو.

11 - واستمرت الأمم المتحدة في التحقق من الأثر الشديد المترتب على نشاط تنظيم داعش في العديد من مناطق النزاع، بما في ذلك أجزاء من أفريقيا. ففي منطقة الساحل، شنت جماعات منتسبة إلى تنظيم داعش هجمات، بما في ذلك هجمات ضد المدارس في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، مما أدى إلى مقتل أطفال ومنع إيصال المساعدات الإنسانية. وتواصل هذه الجماعات توسيع نطاق عملياتها في البلدان الساحلية، لا سيما في بنن وتوغو، مع ما قد يترتب على ذلك من تأثير محتمل في غانا. وفي بوركينا فاسو، أسهمت الهجمات المكثفة التي شنها في أيلول/سبتمبر تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وكذلك جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، إلى إغلاق ما يقرب من 30 في المائة من المرافق الصحية أو تقليص عملياتها إلى الحد الأدنى، مما حرم ما يقرب من أربعة ملايين شخص من الحصول على الرعاية الصحية. وفي مالي، أدى استخدام جماعات منتسبة إلى تنظيم داعش لمنظومات الطائرات المسيّرة ضد المدنيين إلى مقتل مدنيين وإلى نزوح داخلي.

12 - وواصلت الدول الأعضاء ملاحظة الانتشار الواسع النطاق لإمكانية الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة، مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد لمكونات الأسلحة، بما في ذلك قطع غيار منظومات الطائرات المسيّرة، والتجريب في مجال الذكاء الاصطناعي. وقد يشكل استخدام الذكاء الاصطناعي من قِبل الجماعات الإرهابية خطرًا خاصًا في تجنيد الشباب وتغذية نزعة التطرف لديهم لدفعهم إلى العنف، بما في ذلك من خلال الدعاية الأدق تحديدًا لأهدافها والأكثر ملاءمةً. وأشارت عدة دول أعضاء أيضا إلى أن متوسط عمر الأشخاص الذين ينجرفون إلى التطرف المفضي إلى الإرهاب يبدو أنه آخذ في الانخفاض.

باء - أوضاع المشتبه في كونهم أعضاء في تنظيم داعش وأفراد أُسرهم في مناطق النزاع

13 - واصلت الأمم المتحدة رصد المخيمات ومرافق الاحتجاز والمرافق الأخرى في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، حيث لا يزال الأفراد الذين لديهم أو لأُسرهم صِلات مزعومة بتنظيم داعش محتجزين. ولا يزال يُحتجز في مخيمي الهول وروج وفي مرافق الاحتجاز والمرافق الأخرى، بما فيها مراكز "إعادة التأهيل"، ما يُقدَّر بنحو 500 42 فرد، بما في ذلك أكثر من 700 17 من الرعايا العراقيين، وحوالي 200 16 من الرعايا السوريين، و 600 8 من الرعايا الأجانب. ولم ينخفض عدد سكان هذه المخيمات، التي يشكل الأطفال 60 في المائة منهم، إلا بشكل طفيف منذ صدور التقرير السابق، حيث بلغت التقديرات 000 44 شخص.

14 - وظل الأفراد المحتجزون في المخيمات والمرافق الأخرى غير قادرين على المغادرة أو الطعن في قانونية احتجازهم أو إيداعهم فيها. وتفيد التقارير أن الرجال والفتيان في مرافق الاحتجاز يُحتجزون (بعضهم بمعزل عن العالم الخارجي) في زنزانات مكتظة، في ظل نقص الغذاء والرعاية الصحية. ومع استثناءات قليلة، لا يُسمح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالاتصال أو التعامل مع فرادى الأطفال في السجون وفي مرافق الاحتجاز والمرافق الأخرى في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. ولا تزال الدول الأعضاء تشعر بالقلق إزاء مصير هؤلاء الأفراد، خاصة مع تدهور أمن أماكن الاحتجاز منذ سقوط الحكومة السورية في 8 كانون الأول/ديسمبر. وفي العراق، أُدين العديد من الأطفال بجرائم إرهابية وحُكم عليهم بالسجن لمدة أقصاها 15 عاماً.

15 - ولا تزال الظروف المعيشية في مخيمي الهول والروج مزرية، ويظل مخيم الهول على وجه الخصوص مكتظًا بشكل كبير، مع محدودية الخدمات وعدم كفاية أماكن الإيواء. ولم يلتحق الأطفال بالمدارس منذ سنوات عديدة. وظل المحتجزون يواجهون انعدام الأمن والعنف، بما في ذلك العنف الجنساني والاستغلال الجنسي، ووردت تقارير عن وقوع هجمات ضد العاملين في المجال الإنساني.

ثالثا - المستجدات المتعلقة بإجراءات التصدي للتهديد المتجدِّد

16 - واصلت الأمم المتحدة تقديم المشورة والمساعدة للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش، بما في ذلك تعزيز أمن الحدود وإعادة تأهيل العائدين وإعادة إدماجهم وتقديم الدعم لضحايا الإرهاب. وتركز مبادرات جديدة على المناطق التي تواجه عدم استقرار متزايد. ففي منطقة الساحل، أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مشاريع جديدة تركز على منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب ودعم إعادة تأهيل البالغين والمراهقين وإعادة إدماجهم.

17 - وبالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب، قامت مديريتها التنفيذية بزيارات إلى تركمانستان وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكوت ديفوار وموريتانيا لتقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1373 (2001) والقرارات اللاحقة ذات الصلة. وفي أفريقيا، ساعدت هذه التقييمات على تناول التهديد الإرهابي المتزايد في منطقة الساحل وتأثيره على الاستقرار الإقليمي. ولاحظت المديرية التنفيذية إحراز تقدم في الإصلاحات السياساتية والمؤسسية التي أُجريت في غانا وكوت ديفوار بناء على توصيات الزيارات السابقة للجنة مكافحة الإرهاب في عامي 2018 و 2019، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز نهج الحكومة بأكملها لمكافحة الإرهاب ومعالجة الظروف المفضية إلى الإرهاب.

18 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، استضافت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب اجتماعًا تقنيًا بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن 2178 (2014)، وذلك للتوعية بالحاجة إلى اتباع نُهج شاملة لمواجهة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وفي هذا الاجتماع، شدد ممثلون عن كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية على ضرورة تعزيز فعالية السياسات، وفقًا للقانون الدولي، وسلطوا الضوء على أثر التعاون الدولي، مع تحديد الثغرات في التنفيذ لتوجيه الجهود المستقبلية للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة.

ألف - معالجة أوضاع المشتبه في كونهم أعضاء في تنظيم داعش وأفراد أُسرهم في مناطق النزاع

1 - جهود الإعادة إلى الوطن

19 - انخفضت وتيرة عمليات الإعادة إلى الوطن بشكل ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع ورود معلومات تفيد بأن خمس دول أعضاء فقط أعادت أكثر من 760 فردًا إجمالا من العراق والجمهورية العربية السورية. ومن بين هذه الدول الأعضاء، قامت حكومة العراق بإعادة حوالي 400 طفل عراقي من شمال شرق الجمهورية العربية السورية إلى أحد مراكز إعادة التأهيل في العراق.

20 - وواصلت اليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة عملها لمعالجة العقبات التي تَحُول دون العودة إلى الوطن، بما في ذلك عدم وجود وثائق مدنية ووثائق الهوية. كما دعم عملها تنفيذ برامج للنهوض بإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية، ومنع التمييز والوصم، وتيسير الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم القانوني لأكثر من 800 1 فرد في المخيمات وغيرها من المرافق ومناطق العودة، ولا سيما في محافظة الأنبار في العراق.

21 - واستجابةً للاحتياجات التي تم تحديدها ضمن الإطار العالمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة لرعايا البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق، واصل مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، الذي يديره مكتب مكافحة الإرهاب، دعم العراق في الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر من خلال توفير الخدمات الاستشارية والتدريب ومعدات تكنولوجيا المعلومات للمساعدة في تسجيل وفحص الأفراد البالغين الذين يسعون للعودة الطوعية إلى الوطن من مخيم الهول.

2 - الملاحقة القضائية والتحقيق

22 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة رصد حالات الملاحقة القضائية التي تضطلع بها الدول الأعضاء فيما يتعلق بجرائم الإرهاب وساعدتها في وضع تشريعات لمكافحة الإرهاب. وفي حزيران/يونيه، أعرب المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب عن مخاوفه بشأن قوانين مكافحة الإرهاب في العراق، مسلطًا الضوء على أن عمليات إعدام السجناء، بمن فيهم المتهمون بجرائم تتعلق بالإرهاب، غالبًا ما تستند إلى اعترافات تُنتزع تحت التعذيب وأحكام قانونية غامضة. ودعا المقرر الخاص حكومة العراق إلى وقف عمليات الإعدام وضمان إعادة محاكمة عادلة للأفراد المحكوم عليهم بالإعدام، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولاحظت الأمم المتحدة أن العراق واصل إعدام السجناء المدانين والمحكوم عليهم بموجب قوانينه المتعلقة بمكافحة الإرهاب، إذ سجلت تنفيذ 10 عمليات إعدام في تموز/يوليه و 21 عملية إعدام، من بينها عملية إعدام لامرأة واحدة، في أيلول/سبتمبر.

23 - وانتهت ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في أيلول/سبتمبر. وأنتج فريق التحقيق، طوال فترة ولايته، 19 من التقييمات والتقارير التحليلية للقضايا المتعلقة بالجرائم المحتملة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش، مما ساهم في جمع وأرشفة الملايين من عينات المعلومات التي يمكن

استخدامها كأدلة في المحاكمات الجنائية في المستقبل. وأدى ما لا يقل عن 18 قضية مدعومة من فريق التحقيق إلى صدور لوائح اتهام، ثم 15 إدانة بعد ذلك.

24 - وراقبت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان محاكمات ستة معتقلين في العراق، وذلك في إطار جهودهما الرامية إلى تعزيز الحقوق في محاكمة عادلة في القضايا الجنائية وقضايا الإرهاب. والمعتقلون، وجميعهم رجال بالغون، يُشتبه في تورطهم في جرائم ارتكبها تنظيم داعش، وقد نُقل ثلاثة منهم من مرافق الاحتجاز في شمال شرق الجمهورية العربية السورية إلى العراق.

25 - وقدم مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع مكتب مستشار الأمن القومي العراقي، تدريباً للمحققين من أربعة كيانات عراقية معنية بمكافحة الإرهاب على الممارسات المتوافقة مع حقوق الإنسان، مع التركيز على حظر التعذيب والاستخدام المشروع للقوة. كما أطلع مكتبُ مكافحة الإرهاب المفوضيةَ العليا لحقوق الإنسان في العراق على التوجيهات بشأن آخر التطورات في القانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبقة على مكافحة الإرهاب، مما مكَّنها من تعزيز التدريب المقدَّم لقوات الأمن. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، نظم مكتب مكافحة الإرهاب حلقة عمل بشأن دمج المعايير القانونية الدولية والممارسات الجيدة في عمليات الفحص والتقييم الأولي للوكالات الحكومية المشاركة في إعادة الأفراد من مخيم الهول إلى الوطن.

26 - وفي أوغندا، واصل مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة توجيه ودعم عملية وضع تدريب وطني مشترك لقوات الشرطة الأوغندية ومكتب مدير الادعاء العام لتعزيز التنسيق الوطني في التحقيق في القضايا المتعلقة بالإرهاب وملاحقة مرتكبيها قضائيا. وفي ملاوي، قدم المرفق مشورة الخبراء، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، إلى لجنة القانون في ملاوي بشأن كل من الجرائم الموضوعية والإجراءات الجنائية المتعلقة بقضايا الإرهاب، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. كما وضع المرفق الصيغة النهائية لدراسة لمساعدة اللجنة القانونية في النظر في كيفية تعزيز التنسيق الوطني المشترك بين الوكالات في مجال مكافحة الإرهاب، في ضوء ممارسات الدول الأفريقية الأعضاء الأخرى.

3 - إعادة التأهيل وإعادة الإدماج

27 - واصلت الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأفراد المرتبطين بالجماعات الإرهابية. ففي موزامبيق، ساعد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة السلطات في وضع برامج مصممة خصيصاً لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في السجون. ونظّم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة زيارة رفيعة المستوى لممثلين من ملديف إلى مملكة هولندا ومؤسسات الاتحاد الأوروبي لتبادل المعارف والممارسات الجيدة ولزيادة الوعي بشأن أحدث الاتجاهات والتحديات الملحوظة في مجال منع الإرهاب ومكافحته، بما في ذلك إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأُسرهم إلى أوطانهم. وفي ماليزيا، دعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة 30 من موظفي السجون في منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في السجون من خلال تبادل المعارف بشأن المعايير الدولية والممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بجهود إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

28 - وفي وسط آسيا، عقد مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الاجتماع الأول لأفرقة العمل التابعة لمجلس الخبراء الإقليمي لوسط آسيا المعني بإعادة تأهيل العائدين من مناطق النزاع وإعادة إدماجهم، في تموز/يوليه، وذلك بهدف تعزيز مشاركة المجتمع بأكمله في مختلف المجالات المواضيعية المتعلقة باستراتيجيات الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وقام مكتب مكافحة الإرهاب، بالتنسيق مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدعم تنظيم الاجتماع الثاني لمجلس الخبراء الإقليمي، في تشرين الثاني/نوفمبر، الذي ركز بشكل خاص على ممارسات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج التي يقودها المجتمع المدني في دول وسط آسيا. وفي كانون الأول/ديسمبر، ومن أجل معالجة الاتجاهات الحالية والمستجدة في التعاون الإقليمي والدولي وتحديد مجالات تعزيز المساعدة التقنية، عقد مكتب مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة الإقليمي وحكومة أوزبكستان جلسة إحاطة رفيعة المستوى في نيويورك بشأن مجلس الخبراء الإقليمي لوسط آسيا.

29 - وفي حوض بحيرة تشاد، قدمت اليونيسف الدعم للأطفال المتضررين، وشمل ذلك الرعاية البديلة القائمة على الأسرة، ولمّ الشمل، والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وكذلك لتعزيز إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية. وفي النيجر، قدمت اليونيسف خدمات إعادة الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي في المجتمعات المحلية مما أثمر عن افتتاح مراكز تدريب على المهارات تديرها الحكومة لزيادة خيارات إعادة الإدماج الاقتصادي للمراهقين. وواصلت اليونيسف دعم تشاد والنيجر ونيجيريا في الجهود المبذولة لتنفيذ بروتوكولات التسليم بهدف تيسير النقل السريع للأطفال الذين يُزعم ارتباطهم بالجماعات المسلحة من قوات الأمن إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الطفل.

باء - التعاون الدولي والإقليمي

30 - لا يزال تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، بما في ذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية، لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب يمثل أولوية بالنسبة للأمم المتحدة. فقد قدم مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الدعم في مجال بناء القدرات إلى أوغندا وطاجيكستان والعراق وقيرغيزستان وكينيا وملاوي، وشرع في تقديم الدعم إلى ملديف وموريتانيا، بناء على طلبهما واستنادا إلى الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حددتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وركز الدعم على الكشف عن التهديدات الإرهابية ومنعها والتصدي لها والتحقيق فيها.

31 - وفي الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي لهزيمة داعش، الذي عُقد في واشنطن العاصمة في أيلول/سبتمبر، عرضت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أدوات الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مكافحة تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه وشجعت الدول الأعضاء على تعزيز جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، لا سيما في أفريقيا. وشارك المكتب التنفيذي للأمين العام في حدث جانبي أهاب فيه بالدول الأعضاء إعادة مواطنيها من مخيمي الهول وروج إلى أوطانهم على وجه السرعة.

32 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اشتركت حكومتا طاجيكستان والكويت ومكتب مكافحة الإرهاب في تنظيم مؤتمر رفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وبناء آليات أمنية حدودية مرنة، وذلك في مدينة الكويت في إطار عملية دوشانبي بشأن مكافحة الإرهاب وتمويله. وقد وسَّع المؤتمر نطاق عملية دوشانبي إلى ما وراء وسط آسيا لتشمل دولاً أعضاء من جامعة الدول العربية وأفريقيا ورابطة

أمم جنوب شرق آسيا. وأعاد أيضاً تأكيد التزامات الدول الأعضاء بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وميثاق المستقبل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن خلال اعتماد إعلان الكويت بشأن أمن الحدود وإدارتها، أكدت الحكومات على أهمية التعاون المتعدد الأطراف، واعتماد تدابير مبتكرة في مجال أمن الحدود، وإدماج حقوق الإنسان ضمن أطر مكافحة الإرهاب، واتفقت على تعزيز التنسيق الدولي والإقليمي للتصدي للإرهاب.

جيم - التنسيق والاتساق بين كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب

33 - واصل اتفاقُ الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الذي يضم 46 كياناً بعد انتهاء ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، العملَ على تنسيق جهود الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب من خلال نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة". وواصلت المنصة الرقمية للاتفاق العالمي تقديم الدعم في مجالات التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين أكثر من 050 1 جهة تنسيق من 137 دولة عضواً و 14 منظمة إقليمية وجميع الكيانات الأعضاء والكيانات المراقبة البالغ عددها 46 كياناً.

دال - تقديم الدعم لضحايا تنظيم داعش

34 - لا تزال النُهج التي تركز على الناجين محورية في جهود الأمم المتحدة لدعم الضحايا والناجين من العنف الذي ارتكبه تنظيم داعش، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وفي آب/أغسطس، احتفلت الأمم المتحدة باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم. واستضاف مكتب مكافحة الإرهاب حدثاً رفيع المستوى أكد على أهمية الاعتراف بدور الضحايا والناجين كدعاة وكمشاعل للتوعية، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 165/72.

35 - وفي يومي 8 و 9 تشرين الأول/أكتوبر، استضاف مكتبُ مكافحة الإرهاب، من خلال مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالاشتراك مع حكومة إسبانيا، المؤتمرَ الدولي المعني بضحايا الإرهاب الذي تمحور حول موضوع "التعليم كأداة للوقاية، وبناء السلام، وتمكين ضحايا الإرهاب". واستعرض ما مجموعه 432 مشاركاً من 66 بلداً، من بينهم 59 من الضحايا والناجين، و 62 عضواً من المجتمع المدني، و 42 ممثلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية، التقدم المحرز في إيصال أصوات الضحايا والناجين، وتشجيع التعاون، وتعزيز الشبكات، وضمان الدعم الذي تقوده الحكومات.

36 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أطلق مكتبُ مكافحة الإرهاب المشروعَ التجريبي للأحكام التشريعية النموذجية لدعم تلبية احتياجات ضحايا الإرهاب وحماية حقوقهم في نيجيريا. ويقدم هذا المشروع، الذي تم تطويره مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبالتعاون مع حكومة نيجيريا، المساعدة التقنية لحماية ضحايا الإرهاب ودعمهم، وتشجيع الدول الأعضاء على تعزيز الآليات واعتماد الممارسات الجيدة.

37 - وبعد دعم تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات في العراق في عام 2021، واصلت الأمم المتحدة العمل مع السلطات العراقية لمساعدة الضحايا، الأمر الذي أسفر بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2024 عن الموافقة على أكثر من 000 2 طلب للحصول على استحقاقات التعويض، وكان أكثر من 000 1 من هذه الطلبات لنساء وفتيات ناجيات من العنف الجنسي أو الجنساني.

هاء - إدارة الحدود وإنفاذ القانون

38 - بدأت الأمم المتحدة عدة مشاريع جديدة مع الدول الأعضاء لتحسين إدارة الحدود وعمليات إنفاذ القانون لمكافحة الإرهاب. فقد قام مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبرنامج العالمي لمكافحة استخدام الأسلحة لأغراض إرهابية التابع لمكتب مكافحة الإرهاب بالتعاون في طاجيكستان على تعزيز قدرة قوات الحدود والوكالة المعنية بالسلامة والأمن فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على مكافحة التهريب غير المشروع للمواد النووية والإشعاعية عبر الحدود الطاجيكية - الأفغانية من خلال توفير التدريب والمعدات.

39 - وواصل مكتب مكافحة الإرهاب، من خلال مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بناء قدرات الدول الأعضاء على مكافحة حيازة الإرهابيين للأسلحة واستخدامهم لها، حيث قام بتدريب أكثر من 160 مسؤولاً من 19 دولة عضو. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سلّم المركز معدات للكشف عن الإشعاع ودرّب 28 فرداً من أجهزة أمن الحدود في طاجيكستان على الجوانب التقنية والتشغيلية للأمن النووي. وفي الشهر نفسه، نظم المركز إحاطة رفيعة المستوى للدول الأعضاء من أفريقيا ووسط آسيا لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن 2370 (2017) بشأن منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة مع التركيز على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومنظومات الطائرات المسيّرة. وبالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، قدم المركز في تشرين الثاني/نوفمبر التدريب لمسؤولين من أوزبكستان وكازاخستان على جمع واستخدام أدلة محددة في القضايا المتعلقة بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإرهاب، ووفر معدات لزيادة قدرات المختبرات الجنائية في هذين البلدين على دعم التحقيقات في هذا المجال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز المركز قدرات 50 مسؤولا يعملون في مجال مكافحة الإرهاب ونزع السلاح وعدم الانتشار في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا، على تطوير تمارين المحاكاة النظرية وبرامج التدريب الخاصة بهم بهدف منع الإرهاب الذي ينطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل. و في كانون الأول/ديسمبر، درَّب المركز 25 مسؤولاً أمنياً من العراق لتعزيز قدراتهم على منع الهجمات الإرهابية التي تنطوي على استخدام الأسلحة أو المواد البيولوجية والتصدي لهذه الهجمات.

40 - وبعد سنوات من التعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتَلقّي المساعدة التقنية منهما، اعتُمد قانون جديد في أوزبكستان في آب/أغسطس 2024، يُيسِّر طلبات الحصول على الأدلة عبر الحدود مع احترام الحقوق الفردية. وقد أعقب اعتمادَ هذا القانون وتنفيذه برامج تدريبية، بما في ذلك برامج قُدِّمت بدعم من المنظمة الدولية للهجرة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وكذلك توجيهات تقنية نشرتها جهات من بينها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

41 - وفي إطار أحد المشاريع، قدمت المنظمة الدولية للهجرة معدات وهياكل أساسية لحكومة العراق لتعزيز إدارة الحدود دعماً لجهود مكافحة الإرهاب. ونشرت المنظمة الدولية للهجرة وحدات متنقلة للمعاملات الحدودية مزودة بتكنولوجيا نظام تحليل معلومات وبيانات الهجرة، بهدف تعزيز الأمن في نقاط العبور الرئيسية وإتاحة تحسين المراقبة على طول الحدود العالية الخطورة. وأسهمت هذه التحسينات المدخلة على نُظم الاتصالات والطرق وأجهزة الأشعة السينية ومختبرات فحص الوثائق في المطارات الرئيسية، إلى جانب مبادرات بناء قدرات المسؤولين العراقيين، في تحسين أمن الحدود في العراق وساعدت في مكافحة الإرهاب، فضلاً عن الجريمة المنظمة والتهريب والاتجار بالبشر.

42 - ومن الأمثلة على الجهود المبذولة لضمان تنفيذ مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة على صعيد الصلة بين الأمن والتنمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير البرنامجُ العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الهشة، الذي ينفذه مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة وتحالف الأمم المتحدة للحضارات. وقدم البرنامج العالمي المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، لا سيما في غرب أفريقيا، مما أدى إلى وضع خطط عمل وطنية بشأن حماية الأهداف الهشة في بنن والسنغال وكوت ديفوار وموريتانيا. واستُكمل ذلك بأنشطة بناء القدرات بدعم من المنسقين المقيمين ومختلف الكيانات التابعة لها. كما وضع البرنامج العالمي مبادرات بشأن حماية المواقع الدينية، شارك في قيادتها تحالف الأمم المتحدة للحضارات، وبشأن الأمن السياحي، شارك في قيادتها معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة. ومن خلال تعزيز قدرات الدول الأعضاء على توفير الحماية الفعالة للأهداف الهشة، ساهم البرنامج العالمي في الجهود المبذولة لتنمية وحفظ الأصول والأنشطة الاقتصادية التي لا غنى عنها للتنمية المستدامة، مما يعالج بدوره بعض الظروف المفضية إلى الإرهاب.

43 - وأصدر البرنامج العالمي دليلاً تقنياً بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية للطاقة، تم إعداده استناداً إلى مشاورات مع الفريق العامل المعني بالتهديدات الناشئة وحماية الهياكل الأساسية الحيوية التابع لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. وقام البرنامج العالمي بتوسيع نطاق شبكة الخبراء العالمية المعنية بحماية الأهداف الهشة التابعة له، بإشراك الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وخبراء الأمم المتحدة من خلال مبادرات من قبيل جلسات الإحاطة التقنية بشأن الأمن الحضري، التي شارك في قيادتها مكتب مكافحة الإرهاب وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

44 - وواصل برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود وكشف التهديدات. وفي 19 تموز/يوليه، استضاف البرنامج بالاشتراك مع هنغاريا حدثاً في بودابست للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والنتائج الملموسة لهذه المبادرة الرائدة لبناء القدرات في إطار نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة التي أطلقها الأمين العام في عام 2019. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالتعاون مع الشركاء، بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والإنتربول والمنظمة الدولية للهجرة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، قدم البرنامج دعما مخصَّصا لـ 82 بلدا مستفيدا. وشملت الأنشطة بناء القدرات لتعزيز جمع بيانات الركاب وتحليلها واستخدامها بما يتماشى مع المعايير الدولية ومبادئ حقوق الإنسان. وشملت الجهود الإقليمية حلقات عمل وزيارات دراسية لأفرقة عاملة غير رسمية في أوروبا الشرقية ووسط آسيا وغرب ووسط أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

45 - وفي أيلول/سبتمبر، عقد برنامج مكافحة سفر الإرهابيين حلقة عمل في نيروبي للدول الأعضاء في شرق أفريقيا عززت التعاون والتنسيق الإقليميين بشأن تبادل بيانات الركاب بين الدول الأعضاء وساهمت في التعاون عبر الإقليمي مدعومة في ذلك بتفعيل شبكة عالمية من أفرقة عمل غير رسمية. أما على المستوى الوطني، فقد نُظِّمت أنشطة تدريبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي، في حين تم إنشاء وحدات معنية بمعلومات الركاب في بوتسوانا وجورجيا ومنغوليا والنرويج. كما ركز البرنامج جهوده على تعزيز الوعي والفهم للمعايير الدولية والممارسات الموصى بها فيما يتعلق بخصوصية بيانات الركاب وحماية البيانات من خلال عقد حلقات عمل لمشاركين من الأردن والجزائر وجورجيا ولبنان وليبيا والمغرب، بما يتماشى مع المعايير والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

46 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل البرنامج العالمي لمراكز دمج المعلومات التابع لمكتب مكافحة الإرهاب تقديم التدريب لدعم الدول الأفريقية الأعضاء. وأُجري تدريب على الاستجواب بصورة أخلاقية وتدوين المعلومات الاستخبارية وإدارة خلايا دمج المعلومات لـ 35 مشاركاً من 13 دولة عضواً لتعزيز المهارات في مجال استنباط المعلومات الاستخبارية وكتابة التقارير وإدارة مراكز دمج المعلومات مع مراعاة الاعتبارات المتصلة بحقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية. ونُظِّمت دورة لتدريب المدربين مدتها ثلاثة أسابيع بالتعاون مع شرطة الأمم المتحدة، وتم من خلالها اعتماد 20 مسؤولاً من ثماني دول أعضاء لتقديم التدريب في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني. وفي هذه الدورة، تم التأكيد على النُهج المراعية لحقوق الإنسان وللمنظور الجنساني، ودمج الخبرات المستدامة ضمن المؤسسات، وتعزيز ممارسات مكافحة الإرهاب المتوافقة مع الحقوق.

واو - مكافحة تمويل الإرهاب

47 - أقامت الأمم المتحدة شراكات جديدة لتعزيز دعمها للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب. ففي أيلول/سبتمبر، أصدر مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع كل من المجموعة الأوروبية - الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والدائرة الاتحادية للمراقبة المالية في الاتحاد الروسي (Rosfinmonitoring)، وبمساهمة خبراء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، كتيبا يتضمن إرشادات عملية، استنادا إلى ممارسات الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية - الآسيوية، وذلك لدعم وكالات إنفاذ القانون في تحديد العملات المشفرة الملوثة المستخدمة لأغراض تمويل الإرهاب والتحقيق في هذه العملات ومصادرتها[8]. ويهدف الكتيب إلى تزويد الدول الأعضاء بإمكانية الوصول إلى الممارسات الفعالة والحلول العملية مع ضمان اتباع نهج أكثر تنسيقاً وتجانسا لمكافحة إساءة استخدام الأصول الافتراضية لأغراض تمويل الإرهاب.

48 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب مكافحة الإرهاب مساعدة مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في تنفيذ خطتها التشغيلية الإقليمية لمكافحة تمويل الإرهاب، ودعم التقييم الإقليمي الجاري للمخاطر المتصلة بتمويل الإرهاب مع جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، وتيسير الحوار السابع بين القطاعين العام والخاص الذي تجريه المجموعة بمشاركة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

49 - وقدمت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب دعماً رفيع المستوى لندوة كلية علوم القانون الجنائي وكلية الحقوق بجامعة بيجين لتأهيل المعلمين بشأن مكافحة تمويل الإرهاب وتيسير التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وساهمت الندوة في إذكاء الوعي بالتحديات الخاصة بالمنطقة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وفي توفير أحدث الأبحاث لأجهزة إنفاذ القانون وصانعي السياسات في المنطقة.

50 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تقريراً يوضح بالتفصيل التغيرات التي شهدتها التدفقات المالية المتعلقة بسفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأنشطتهم على مدى

(8) متاح عبر الرابط التالي: https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/uncct_cft_va_report_2024_en.pdf.

السنوات العشر الماضية منذ اعتماد قرار مجلس الأمن 2178 (2014)[9]. وساهمت مناقشات الخبراء التي استُضيفت لإطلاق هذا المنشور في زيادة الوعي بقدرة تنظيم داعش على التكيف، بما في ذلك إضفاء الطابع اللامركزي على عملياته التمويلية، والتعقيد المتزايد لأساليب التمويل، والتحولات في النفقات ذات الصلة. وسيثري التحليل أيضا عمل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في تحديثها الشامل بشأن مخاطر تمويل الإرهاب العالمي (بقيادة مشتركة بين حكومة فرنسا والمديرية التنفيذية).

51 - وفي موزامبيق، واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك التدريب أثناء العمل لأكثر من 100 1 من المسؤولين القضائيين على كشف جرائم الإرهاب وتمويل الإرهاب وملاحقة مرتكبيها قضائيا ومحاكمتهم.

زاي - آثار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة على مكافحة الإرهاب

52 - واصلت كيانات الأمم المتحدة مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التهديد الذي يشكله استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، مع تحديد سبل تسخير أوجه التقدم التكنولوجي لمكافحة الإرهاب من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان. وقدم مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المشورة التقنية ويسَّر القيام بزيارة دراسية لوزارة العدل في قيرغيزستان لتعزيز قدرات الاستدلال الرقمي الجنائي في قضايا مكافحة الإرهاب، مع ضمان الامتثال لسيادة القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي كينيا، دعم المرفقُ المركزَ الوطني لمكافحة الإرهاب في تعزيز قدراته على رصد وتحليل المعلومات المستقاة من مصادر مفتوحة دعماً لجهوده في مكافحة الإرهاب.

53 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أطلق مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ضمن مكتب مكافحة الإرهاب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الإرهاب المتعلق بالأمن السيبراني والتكنولوجيات الجديدة، مبادرة CT TECH+ بالتعاون مع الإنتربول وبدعم من الاتحاد الأوروبي. وتهدف المبادرة إلى تقديم دعم مخصص للدول الأعضاء التي تطلبه لتحسين استجابتها لتزايد إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة لأغراض إرهابية، مع حماية حقوق الإنسان وتعزيز النُهج المراعية للمنظور الجنساني في التصدي لاستغلال الإرهابيين لأوجه عدم المساواة والمعايير الجنسانية وتلاعبهم بها.

54 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب مكافحة الإرهاب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الإرهاب المتعلق بالمنظومات الذاتية التشغيل والعاملة عن بُعد، ببناء قدرات أكثر من 100 مسؤول من السنغال وماليزيا بشأن تهديدات منظومات الطائرات المسيّرة وبشأن الاستخدام الآمن والمأمون وغير الفتاك لهذه المنظومات لأغراض مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال مؤتمر للتوعية وثلاث دورات تدريبية لمشغلي منظومات الطائرات المسيّرة ودورتين لتدريب المدربين على تشغيلها. وشمل الدعم المقدم إلى السنغال القيام بأول مشاورات وطنية متعمقة بشأن منظومات الطائرات المسيّرة أجراها البرنامج بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب للمساعدة في وضع خريطة طريق وطنية لمواجهة التهديد الذي يشكله استخدام الإرهابيين لهذه المنظومات.

(9) Counter-Terrorism Committee Executive Directorate, “Trends tracker – evolving trends in the financing of foreign terrorist fighters’ activity: 2014–2024”, November 2024، متاح عبر الرابط التالي: https://www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/cted_trends_tracker_evolving_trends_in_the_financing_of_foreign_terrorist_fighters_activity_2014_-_2024.pdf.

حاء - مكافحة الخطاب الإرهابي والعمل مع المجتمعات المحلية في سبيل منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب

55 - واصلت الأمم المتحدة تزويد الدول الأعضاء بمجموعة من مبادرات بناء القدرات وأدوات المساعدة التقنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، ولدعم عملها مع مختلف أصحاب المصلحة، بما يتماشى مع نُهج تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله، بما في ذلك في وضع خطاب مضاد للخطاب الإرهابي. ولمعالجة الزيادة في تجنيد الإرهابيين في منطقة الساحل، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة شبكة إقليمية تركز على الشباب لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. واستنادًا إلى الدروس المستفادة من تنفيذ مبادرات مماثلة في وسط آسيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، تجمع الشبكة بين الحكومة والمجتمع المدني لتبادل الممارسات الجيدة.

56 - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة دعمها لحكومة العراق لتنفيذ استراتيجيتها الوطنية المعنية بمكافحة التطرف العنيف. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، درَّبت المنظمة الدولية للهجرة مقدمي الخدمات في مرافق إعادة التأهيل، والأُسر في مناطق العودة، والقادة المحليين، وذلك عن طريق تزويدهم بالمعارف المتخصصة في التعامل مع الأفراد المتضررين من التطرف العنيف. وعلاوة على ذلك، وضعت المنظمة الدولية للهجرة برنامجًا للتعليم من أجل السلام لتعزيز التماسك الاجتماعي ومكافحة الخطاب المتطرف العنيف، ووصل البرنامج إلى أكثر من 000 5 فتى وفتاة و 300 معلم ومعلمة في محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين في عام 2024.

57 - ودخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع حكومة العراق لتعزيز القدرات المحلية على منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في سبع محافظات. وشمل المشروع وضع وتنفيذ خطط عمل تهدف إلى إضفاء الطابع المحلي على الاستراتيجيات الوطنية لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وفي تموز/يوليه، قدم البرنامج الإنمائي تدريباً لمنظمات المجتمع المدني المحلية على منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب بطريقة قائمة على حقوق الإنسان. وقد مكَّنت هذه المبادرة المنظماتِ غير الحكومية المحلية من المساهمة في منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب على صعيد المجتمعات المحلية.

58 - وانتهى البرنامج العالمي لمنع ومكافحة التطرف العنيف التابع لمكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من تقديم الدعم للمركز الوطني لمكافحة الإرهاب في كينيا في وضع نهج وطني للاتصال الاستراتيجي وإطار لرصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحكومة لمكافحة التطرف العنيف.

59 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظم المكتب المركزي المعني بالمشاركة البرلمانية في منع الإرهاب ومكافحته التابع لمكتب مكافحة الإرهاب منتدى الدوحة البرلماني للشباب الذي دار حول موضوع "تعزيز وجهات نظر الشباب في التدابير البرلمانية المتخذة لمواجهة الإرهاب والتطرف العنيف". وقد جاء المنتدى مكملاً للجهود التي يبذلها مكتب مكافحة الإرهاب على نطاق أوسع في مجال إشراك الشباب، ويهدف إلى دمج وجهات نظر الشباب في المناقشات البرلمانية بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

60 - وواصل البرنامج العالمي لمنع ومكافحة التطرف العنيف التابع لمكتب مكافحة الإرهاب التركيز على تمكين القادة الشباب لمواجهة تأثير الجماعات الإرهابية المنتسبة إلى تنظيم داعش في أفريقيا من خلال

برنامج إشراك الشباب وتمكينهم، الذي بدأ في نيجيريا في آب/أغسطس 2023. والأنشطة المضطلع بها في إطار هذه المبادرة رسمت بصورة مباشرة ملامح توصيات السياسات التي طُرحت في الحوار الإقليمي المعقود في آب/أغسطس 2024، الذي أطلع فيه القادةُ الشباب من الصومال وكينيا ونيجيريا أصحابَ المصلحة الإقليميين على مقترحاتهم، مما أدى إلى تعزيز التعاون وأطر السياسات المسترشدة بآراء الشباب.

رابعا - ملاحظات

61 - لا تزال خطورة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش مثيرة للقلق. فعلى الرغم من التقدم المطرد الذي تحرزه الدول الأعضاء والشركاء الدوليون في استهداف قيادة تنظيم داعش وعملياته المالية، لا يزال التنظيم يُظهر قدرةً على الصمود ويُكيِّف أساليب عمله. وفي الوقت الذي يواصل فيه تنظيم داعش نشاطه بوتيرة منخفضة في العراق، هناك خطر من استغلال التنظيم للوضع المتقلب في الجمهورية العربية السورية لتعزيز وضعه. وللتخفيف من هذا الخطر، فإن عملية الانتقال السياسي المقبلة - مسترشدةً بمبادئ قرار مجلس الأمن 2254 (2015) وبحيث تجري بإدارة السوريين أنفسهم، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي - تتطلب دمجا دقيقا لنُهج شاملة لمكافحة الإرهاب تعزز وتحمي القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحترم حقوق الإنسان الواجبة للجميع وسيادة القانون، على النحو الذي تم التأكيد عليه في ميثاق المستقبل. وفي هذا الصدد، ومن أجل التغلب على الأثر الطويل الأمد للإرهاب، يجب أن تسعى أي عملية انتقال سياسي إلى توفير إمكانية اللجوء إلى العدالة، والحقيقة، وجبر الضرر، وضمان تقديم الدعم الواجب لضحايا الإرهاب.

62 - وأشعر بالجزع إزاء استمرار انعدام الأمن وأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمس آلاف الأفراد، معظمهم من النساء والأطفال، الذين لا يزالون عالقين في السجون والمخيمات والمرافق الأخرى في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. ولا يزال يساورني قلق عميق إزاء الوضع المزري الذي يواجهه هؤلاء الأفراد، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو الأيتام، والذي قد يتفاقم بسبب التقلبات السائدة في البلد. وعلى النحو الذي ينص عليه قرار مجلس الأمن 2427 (2018)، ينبغي معاملة الأطفال كضحايا في المقام الأول. وأحثّ الدول الأعضاء على الامتثال للالتزامات المنطبقة بموجب اتفاقية حقوق الطفل وأشجع على تيسير وصول الجهات المدنية المعنية بحماية الطفل إلى الأطفال المحرومين من الحرية بسبب ارتباطهم بالجماعات المسلحة. وأهيب بجميع السلطات المعنية مواصلة بذل كل الجهود اللازمة لحماية المدنيين وضمان الأمن وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الإنسانية لهؤلاء الأفراد، ولا سيما في مخيمي الهول والروج. وتُظهر عمليات الإعادة إلى الوطن التي جرت مؤخرا بنجاح والملاحقات القضائية اللاحقة أن الدول لديها القدرة على ضمان معاملة مواطنيها بكرامة وحصولهم على الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة أو إعادة التأهيل، وبالتالي تعزيز المساءلة. وينبغي أن يظل تيسير العودة الآمنة والطوعية والكريمة إلى الوطن من ضمن الأولويات. وأعيد تأكيد دعواتي المتكررة إلى الدول الأعضاء التي لديها رعايا في هذه المرافق، وأعيد تأكيد التزامي بدعمها، من أجل تعزيز جهودها بشكل كبير لتيسير عودة جميع هؤلاء الأفراد إلى البلدان التي يحملون جنسياتها أو إلى بلدانهم الأصلية عودةً آمنة وطوعية وكريمة، بما يتماشى مع التزامات كل من الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي.

63 - والحالة في أفغانستان لا تزال تبعث على القلق، حيث لا يزال تنظيم داعش - خراسان يمثل تهديدًا ليس للبلد فحسب، بل أيضًا للمنطقة وخارجها. وما زلت أناشد جميع الدول الأعضاء إلى العمل معاً لتجنب أن تصبح أفغانستان مرة أخرى مرتعًا للأنشطة الإرهابية التي تضر بالبلدان الأخرى.

64 - وأشعر بقلق شديد إزاء التهديد الإرهابي المستمر في أجزاء من أفريقيا. فتنظيم داعش يواصل تركيز أنشطته في القارة، ولا تزال الجماعات المنتسبة إليه عازمة على توسيع نطاق سيطرتها على الأراضي والسكان، مع الاستفادة من الفرص المتاحة لجمع الأموال. ولا يزال النشاط الإرهابي المتزايد في مختلف المناطق لا يشكل تهديداً كبيراً للسلام والأمن الدوليين فحسب، بل يطرح أيضاً تحديات هائلة للتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان. وأدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز جهودها الرامية إلى معالجة دوافع الإرهاب وعواقبه في أجزاء من أفريقيا على نحو شامل، بما في ذلك من خلال اتباع نُهج تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله.

65 - واستمرار المستوى العالي للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت لمكافحة الإرهاب في السنوات العديدة الماضية، هو تذكير دائم بمحدودية النُهج التي تركز على الأمن في مكافحة الإرهاب. ففي حين أن هذه التدابير، عندما تكون متوافقة تمامًا مع القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان، ضرورية، فإنها يجب أن تكون مصحوبة بنُهج شاملة لا تتصدى للتهديد فحسب، بل تمنع أيضا ظهوره أو عودته إلى الظهور. وتظل الوقاية أفضل مسار عمل لحماية الناس بشكل مستدام من آفة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. ولذلك، فإنني ما زلت أشجع الدول الأعضاء على النظر في وضع استراتيجيات وقائية إقليمية ووطنية تهدف إلى التصدي للإرهاب وغيره من أشكال العنف، وفي الاستثمار في هذه الاستراتيجيات على نحو ملائم، على أن ترتكز على التنمية المستدامة وإتاحة الفرص وسبل العيش بما يتماشى مع الولاية المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب، وأن تركِّز على سيادة القانون وحقوق الإنسان، وأن تستند إلى نُهج تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله.

66 - وبما أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا عالميا، فإنني أرحب باعتماد ميثاق المستقبل، ولا سيما التزام الدول الأعضاء بالسعي إلى مستقبل خالٍ من الإرهاب وبمضاعفة جهودها الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ومنع الإرهاب ومكافحته، والتصدي للتهديدات التي تطرحها إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، وبناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته، وتعزيز الدور التنسيقي لمنظومة الأمم المتحدة. وأحثّ الدول الأعضاء، تماشياً مع مسؤوليتها الأساسية في مكافحة الإرهاب، على ترجمة تلك الالتزامات إلى أفعال.

67 - وستواصل الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال اتفاقها العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في إطار القانون الدولي. وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال التبرعات الضرورية لتقديم المساعدة المتصلة ببناء القدرات والمساعدة التقنية.

المرفق

التقرير الخامس والثلاثون المقدم من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات عملا بالقرار 2734 (2024) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

صدر هذا التقرير باعتباره الوثيقة S/2025/71.